

معضلة إعادة بناء الدولة في لبنان [2/1]

نجيب عيسى *

في خضم الأزمة التي تعصف بلبنان حالياً، تغلو الأصوات مطالبة بإعادة بناء الدولة على أسس تجنّب الأزمات العنيفة والحروب الأهلية المدمرة/ وفي ما يلي نحاول البحث في مدى توافر الشروط اللازمة لقيام مثل هذه الدولة انطلاقاً من طبيعة الدولة، التي قامت بعد الاستقلال والعوامل الرئيسية التي حددت خصائصها وجعلتها على الدوام عرضة للأزمات الوجودية، وبالإستناد إلى قراءة سريعة لتجربة لبنان التاريخية في بناء دولة مغايرة.

أولاً: في طبيعة دولة الاستقلال

إن إقامة دولة في لبنان تجنّب الأزمات العنيفة والحروب الأهلية المدمرة تقتضي بداية أن يكون المنصرون لهذه المهمة على معرفة بطبيعة الدولة القائمة والمشاكل الفعلية التي تعانيتها. من جهتنا، نرى أن هناك خمس خصائص، بمثابة مشاكل رئيسية لازمت الدولة في لبنان منذ الاستقلال حتى الآن ينبغي معالجتها.

دولة «تحاصصية»

لقد جرى اختزال الدولة في لبنان إلى مجرد إطار مؤسسي لتقاسم السلطة السياسية بين ممثلي الطوائف والمذاهب تبعاً لميزان القوى بينها، وداخل كل منها، الذي يتحدّد على أساس عاملين رئيسيين مترابطين هما: من جهة، الدينامية الخاصة بكل منها (تطورها الاقتصادي والاجتماعي والديموقراطي...) ومن جهة ثانية، علاقاتها الخارجية. ويتلزم مع تقاسم السلطة هذا تقاسم متناسب لمؤسسات ومواقع الإدارة العامة والمال العام بين هؤلاء الممثلين أنفسهم ليعيدوا توظيف المغنم في تجديد مواقعهم وتمتيتها، كل داخل جماعته، واستيراداً داخل السلطة السياسية.

دولة غير عادلة

هنالك كمّ كبير من الدراسات والتقارير التي تناولت تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال. ويضيق المجال هنا لإيراد الأدلة والمؤشرات النوعية والكمية التي تحفل بها

لناحية استمرار، بشكل أو بآخر، التفاوتات العميقة والمشاكل الحادة على هذين الصعيدين: التفاوتات بين المناطق وبين الفئات والطبقات الاجتماعية، ومشاكل الفقر والبطالة والهجرة. أما استمرار عدم المساواة بين المواطنين على الصعيد القانوني/ الحقوقي، فهو واضح كل الوضوح من خلال التوزيع الطائفي للمناصب القيادية السياسية والإدارية في الدولة.

دولة ضعيفة/ رخوة

لضعف الدولة ورخاوتها في لبنان تجليات ثلاثة: أ- إزاء القطاع الخاص: تركت الدولة معظم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، لكنها جعلت جهودها التنظيمية والتشريعية والاستثمارية تصب على نحو شبه حصري في المصالح الفئوية للكبار من رجال المال والأعمال في هذا القطاع، ودون أن تبذل أي جهد يذكر لتقويم أو تعديل الاتجاهات التلقائية للمبادرات الخاصة، أو التنسيق في ما بينها، كي تجعلها تصب في خدمة أهداف وطنية عامة. هذا إلى جانب أن الدولة لم تضع سياسات وبرامج فعالة تهدف إلى معالجة ما قد ينجم عن هذه الحرية من أضرار. وبالفعل فقد نجم عنها الكثير من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية البنيوية التي لا يزال لبنان يبرز تحت أعبائها. فالتفاوتات المنطقية والفئوية والطبقية التي سبق ذكرها تراكمت مع ضمو القطاعات الاقتصادية السلعية المولدة لفرص عمل وفيرة ومجزية (الزراعية والصناعية)، وتضخم النشاطات الخدمية والريعية، وطفغان الطابع الاحتكاري على السوق. أما خضوع الدولة للضغوط التي يمارسها القطاع الخاص، وبخاصة كبار التجار وأصحاب المصارف، فلا يحتاج إلى الكثير من الأدلة. يكفي في هذا الخصوص التذكير بتجارب الوزراء السابقين: إلياس سبأ وامييل بيطار وجورج قرم وشربل نحاس.

ب- إزاء الطوائف: المقصود هنا هو ضعف الدولة اتجاه المؤسسات الدينية الطائفية. فإذا وضعنا جانباً أن لكل من الطوائف/ المذاهب قوانينها الخاصة المتعلقة بالأحوال الشخصية، وبالتالي محاكمها الشرعية، نلاحظ أن المؤسسات الدينية لا تكف عن ممارسة الضغوط على الحكومات

والإدارات العامة، لحملها على أخذ قرارات أو التراجع عن قرارات سبق أن اتخذتها أو الامتناع عن سن قوانين واتخاذ قرارات هي، في سائر بلدان العالم، من الاختصاصات الحصرية للدولة والإدارة العامة. والأمثلة في هذا المجال لا تحصى، نكتفي في هذا الخصوص بالزوابع التي تثار عند كل مطالبة بسن قانون اختياري للأحوال الشخصية. هذا إضافة إلى أن الدولة في لبنان ترى نفسها مجبرة على تمويل جزء كبير من الخدمات الصحية والتربوية والاجتماعية التي تقدمها الطوائف إلى أتباعها، من الموازنة العامة. كذلك فإن مناهج المؤسسات التربوية، وبخاصة منهاج مادة التاريخ، لا تزال بمنأى عن المراقبة الحكومية، لكن المضحك المبكي هو أن الضغوط الطائفية أبقت لبنان البلد الوحيد في العالم الذي لم يجر أي تعداد لسكانه منذ عام 1932.

ج- إزاء الخارج: يتمثل ضعف الدولة في لبنان في اتجاه الخارج على نحو رئيسي من الناحية العسكرية، إلى إبقاء الجيش في وضع لا يستطيع

أصبح «الخارج» عاملاً داخلياً يؤدي دوراً مفصلياً في تحديد وجهة حركة الاجتماع السياسي

معه التصدي للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة (مقولة إن قوة لبنان في ضعفه). ومن الناحية السياسية، بالعلاقات المباشرة التي تقيمها الدول الأجنبية مع الأحزاب والطوائف ومنظمات المجتمع المدني وحتى الشخصيات (زيارات وجولات سفراء والبعوثين)، هذا إضافة إلى رضوخ الحكومات المتعاقبة باستمرار لمختلف الضغوط السياسية والاقتصادية التي تمارس عليها من الخارج.

دولة مفرطة في تبعيتها للخارج

نادرة هي البلدان التي تصل درجة اعتمادها اقتصادياً على الخارج إلى درجة اعتماد لبنان.

فالجزء الأكبر من دخله الوطني يتأتى من مصادر لها علاقة مع الخارج. ويأتي لبنان في مقدمة بلدان العالم من حيث ارتفاع نسبة تجارته الخارجية إلى ناتجه المحلي الإجمالي. وهو لا يزال من أكثر بلدان العالم اعتماداً على الخارج لتأمين احتياجاته. وتتلازم هذه التبعية الاقتصادية مع استيراد الأنماط الثقافية والاجتماعية السلوكية الأجنبية على نطاق واسع.

دولة مأزومة باستمرار

ليس من المغالاة القول إن تاريخ لبنان منذ حصوله على الاستقلال عبارة عن توالي أزمات سياسية حادة ارتدت طابع العنف المدمر واستمر بعضها سنوات طويلة. أما فترات الاستقرار القصيرة نسبياً الفاصلة بين هذه الأزمات، فكانت بدورها حافلة بأزمات وصراعات سياسية واقتصادية اجتماعية، وإن كانت أقل حدة.

ثانياً: العوامل المؤسسية لطبيعة الدولة وحركية الاجتماع السياسي في لبنان

يأتي بداية العامل التاريخي. فقد تكونت، في ما أصبح لبنان لاحقاً، منذ القرن التاسع عشر مروراً بمرحلة الانتداب الفرنسي، تشكيلة اجتماعية تعاني انقسامات حادة تتمحور حول طوائف ومذاهب تتفاوت لناحية مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ولناحية مواقعها السياسية والإدارية في المؤسسات السلطوية، ولها تاريخ حافل بالارتباطات الخارجية السياسية والثقافية المتنافرة. لكن الملاحظ أن لبنان لم يكن البلد الوحيد على هذا الصعيد، فمعظم، إن لم يكن جميع البلدان التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، ورثت عن المرحلة الاستعمارية عبئاً ثقيلاً من التفاوتات والانقسامات، وبالتالي التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مختلف مكوناتها... ومع ذلك لم تطغ على الدول التي قامت في هذه البلدان معظم السمات المذكورة التي طغت على الدولة في لبنان، أو على الأقل ليس بالقدر نفسه من الحدة. ذلك أن لبنان بعد حصوله على الاستقلال، سار في الاتجاه المعاكس تماماً للاتجاه الذي سارت فيه

الدولة المؤمّنة والشياطين الكامنة

نديم محسن *

تقول المادة التاسعة من الدستور اللبناني: «حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال بالنظام العام، وهي تضمن للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية». في هذه المادة خطر كامن وأدعاء منطوق سرعان ما يتضح انكساره في أكثر من مفصل عند التشريح. أما المنطق المكسور، فيتضح، ومن خارج نقاش فصل الدين عن الدولة، في: أولاً، تضع المادة التسعة نظام الأحوال الشخصية الطائفية المعمول به فوق الدولة، فيما تضمن الدولة حراسته. فهو بحسب المادة موجود قبل الدولة. وإن كان هذا صحيحاً من ناحية الأسبقية الزمنية، إلا أن نشوء الدولة، دولة لبنان الكبير، يفترض حصول أسبقية منطوقها لها على كل ما عداها، فلا يجوز أن تتعامل مع نظام أحوال شخصية هو من بعض

من الدرجة الثانية، هذا إن كان معتبراً من الدولة وفي الدولة. تكشف المادة التاسعة الإلزام الديني للدولة وديكتاتورية معتقدها «الألوي» فيما تخدع المواطنين/ات بإبحاء حرية الاعتقاد وديموقراطيته فتفزع المادة 13: «حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها» من معناها وتجعلها مخاتلة مخادعة، المخفي منها مخيف لأنه يضع سقفاً متدنياً جداً للفكر لا يعلو فوق الاعتقاد بالله؛ رابعاً، نقول المادة إن تأدية الدولة فروض الإجلال للتعالي هي الوسيلة التي بها تحترم جميع الأديان والمذاهب وبها تكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها وبها تضمن للأهلين احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية. لكن ما هو الرابط المنطقي أو الوظيفي أو السببي بين تأدية فروض الإجلال لله واحترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية؟ أي كيف تنتقل من تأدية الدولة للفروض إلى ضمان النظام والمصالح؟

الحقيقة أنه لا رابط منطقياً بينهما. فمن ناحية، لا تعني تأدية الفروض بالضرورة احترام أحد أو شيء أو جهة، ومن ناحية أخرى، يمكن الدولة أن تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، وحتى أن تضمن للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية من دون أن يكون ذلك من خلال تأدية الفروض.

خامساً، لا تكتفي الدولة بضمان الشعائر والطقوس أو التصورات والتخيّلات أو الأعياد والمناسبات، بل تلتزم صراحة بضمانها للمصالح الدينية، دولة، من المفترض أن تكون مصالحها هي فوق كل مصلحة، وأن تدّعي للمصالح الدينية وتقرّ بأفضليتها عليها وتقدّم وعد الطاعة لها وضمانها. فماذا لو تناقضت المصالح الدينية مع مصالح الدولة؟ ثمّ ما هي

المصالح الدينية، ومن يحدها ويمثلها؟ وهل المقصود بالمصالح الدينية المصالح الطائفية؟ علماً أن مرابط الطوائف دينياً وسياسياً ومالياً كلها تقريباً خارج لبنان، ومن الممكن جداً، كما بين تاريخ لبنان وبيّن، أن تتضارب مصالح طائفة سياسياً في الإقليم أو في العالم مع مصلحة الدولة.

سادساً، تنظر الدولة إلى مواطنيها كأهلين! لم يكن ينقص إلا أن تعتبرهم لاجئين! أهلون ومن ملل. فهم بحسب المادة رعايا طوائفهم أولاً وأخيراً، وأما الدولة على ما يظهر، فهي فندق يقدم الخدمات، وشركة تؤمّن الضمانات ومعبد للطاعة.

سابعاً، يفهم من المادة تراتبية في الأهمية والأولوية مخفية: نظام الأحوال الشخصية فالمصالح الدينية فالأهلين فالدولة. والحال، تنعى الدولة نفسها بنفسها وتدخل إلى التشريع زحفاً على البطون متوسلة متسولة متسللة!

ثامناً، أحجبة، للذين يهوون حلّ الأحاجي، لا تحلّ دولة... «تؤدّي فروض الإجلال لله تعالى». كيف؟ وما هي فروض الدولة وكيف تكون؟ أتصوم الدولة؟ أتركع؟ أتبتهل فاتحة الدين أم شابكتهما؟ أتتسّع مؤسّسة بميراثية لرش البحر؟ أتطوف؟ أتتعبد مطاطنة الرأس أم رافعة الجبين؟ أم لعلّ الله طلب من الدولة فروضاً هي غير فروضه وأوامره سبحانه على الأفراد؟

تاسعاً، تنسف المادة التاسعة فقرة «ج» من مقدّمة الدستور التي يقوم فيها لبنان كجمهورية ديمقراطية برلمانية «على احترام الحريات العامة وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز أو تفضيل». فبعد أن تنفرش «ج» مقدّمة الدستور سجّاداً أحمر للمواطنين/ات وتهيئاً أجواء تنويمهم/هنّ مغناطيسياً بالكلام

■ نائب رئيس التحرير: بيار ابي صعب ■ مدير التحرير: إيلي شلموب، وفيق قانوه ■ إفتتاح: محمد زبيب ■ محليات: حسّ عليف ■ محتمم: مهدي زراقت ■ عالم: حسام كنفاني ■ ثقافة وناس: أمه الأندري

■ المدير الفني: اميك منعم

■ رئيس مجلس الإدارة: إبراهيم الامين ■ الإدارة المالية: فادي خليل ■ الموارد البشرية: رما اسماعيل

■ المكاتب: بيروت - فردان - شام دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس ■ تلفاكس: 01759500 ■ ص.ب 5963/113 ■ www.al-akhbar.com

■ الاعلانات: Tree Ad 01/611115 03/252224

■ التوزيع: شركة الولاك 03/828381-01/666314-15

الزخار

تأسست عام 1953

تصدرت شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير المؤسس: جوزف سماحة (2006-2007)

مستشار مجلس التحرير: انسب الحاج

رئيس التحرير: المدير المسوول إبراهيم الامين